# دور الأصلاح السياسي في مكافحة التطرف "تونس إنموذجاً"

# The role of political reform in combating extremism "Tunisia is an example"

م.م زينب محمد خلف
جامعة بغداد/مركز دراسات المرأة
Assist. Lecturer. Zainab Muhammad Khalaf
University of Baghdad/Women's Studies Center
Zainab.m@wsc.uobaghdad.edu.iq

**الملخص:**

تتسارع التحولات السياسية في العصر الحديث، وتتزايد التحديات التي تواجه المجتمعات، حيث يظهر التطرف كظاهرة تهدد أمن الدول واستقرارها، وتعد الإصلاحات السياسية خطوة حيوية نحو تحقيق تنمية مستدامة وتحقيق التوازن في المجتمعات. أذ يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتحليل دور الأصلاح السياسي كآلية فعالة في مكافحة ظاهرة التطرف. وطالما أن الدول في المنطقة العربية تعاني من التسلط والأستبداد وغياب دور المؤسسات السياسية الفعلية، فضلاً عن عدم المشاركة السياسية الفعالة، وغياب التداول السلمي للسلطة، فأن عملية الأصلاح السياسي ضرورة لا غنى عنها لمعالجة هذه القضايا كالتطرف وغيرها. ونعني بالإصلاحات السياسية هنا هو تغيير هياكل الحكم وتطوير النظم السياسية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين المواطنين، أذ يظهر التطرف غالبًا نتيجة لأستمرار الظلم والفقر وانعدام الفرص، وهنا يأتي دور الإصلاح السياسي في تقديم حلاً جذرياً لهذه المشكلات. يقوم البحث بفحص تأثير التغيرات في الأنظمة السياسية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكيف يمكن للإصلاح السياسي أن يُحفز من التنمية المستدامة وأن يوفر فرص عادلة للجميع. يتناول البحث أيضًا تأثير النظام السياسي على تشكيل الهويات والتوجهات الدينية، وكيف يمكن للإصلاح السياسي أن يقدم إطار كي يشجع على التسامح والتعايش.وفي سياق مكافحة التطرف، يستعرض البحث كيف يمكن للإصلاح السياسي تعزيز الاستقرار والأمان، من خلال تعزيز قوة المؤسسات الديمقراطية وتعزيز دور المواطن في صنع القرار. ويسلط البحث الضوء على الشفافية والمشاركة السياسية كعناصر أساسية في هذا السياق.

في النهاية، يتوقع البحث أن يسلط الضوء على أهمية الإصلاح السياسي كوسيلة فعّالة للتصدي للتحديات المرتبطة بالتطرف، وتحقيق استقرار وازدهار أفضل للمجتمعات.



المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

**الكلمات المفتاحية:**– الأصلاح السياسي، التطرف، تونس.

**Abstract:**

Political transformations are accelerating in the modern era, and the challenges facing societies are increasing, as extremism appears as a phenomenon that threatens the security and stability of countries. Political reforms are a vital step towards achieving sustainable development and achieving balance in societies. This research aims to explore and analyze the role of political reform as an effective mechanism in combating the phenomenon of extremism. As long as countries in the Arab region suffer from tyranny and the absence of the role of actual political institutions, in addition to the lack of effective political participation and the absence of a peaceful transfer of power, the process of political reform is an indispensable necessity to address these issues such as extremism and others. By political reforms here, we mean changing governance structures and developing political systems with the aim of achieving social justice and empowering citizens, as extremism often appears as a result of continued injustice, poverty, and lack of opportunities, and here comes the role of political reform in providing a radical solution to these problems.

The research examines the impact of changes in political systems on economic and social life, and how political reform can stimulate sustainable development and provide fair opportunities for all.

The research also examines the influence of the political system on shaping religious identities and orientations, and how political reform can provide a framework to encourage tolerance and coexistence.

In the context of combating extremism, the research reviews how political reform can enhance stability and security, by enhancing the strength of democratic institutions and enhancing the role of citizens in decision-making. The research highlights transparency and political participation as essential elements in this context.

Ultimately, the research is expected to highlight the importance of political reform as an effective means of addressing the challenges associated with extremism and achieving better stability and prosperity for societies.

**Keywords:**- political reform, extremism, Tunisia.

**الأشكالية:** تكمن الأشكالية هنا هو كيف يمكن للأصلاحات السياسية أن تحسن من حالة الانظمة السياسية التي تعاني من حالات توتر وتطرف، وكيف يمكن أن تسهم في خفض مستويات التطرف من خلال الأجابة علىل التساؤلات الأتية:-

- ما هي أهمية الإصلاح السياسي في مكافحة التطرف؟
- ما هي مكونات الإصلاح السياسي؟
- كيف يمكن قياس نجاح الأصلاحات السياسية في تقليل حالات التطرف؟
- ما هو تأثير التحولات السياسية على تشكيل الهوية الوطنية والحد من التطرف؟
- وكيف يؤثر التفاعل بين البنية السياسية والتحولات الاقتصادية في تحفيز أو تقويض مكافحة التطرف؟

**الفرضية:** يمكن أن نقول أن دور الاصلاحات السياسية حيوياً في مكافحة التطرف، من خلال تعزيز فرص المشاركة والديمقراطية وضمان حقوق المواطنين، مما يقلل من الشعور بالظلم ويقوي الهوية الوطنية، ويقلل من الجذور الاجتماعية والأقتصادية التي تغذي التطرف. وتفترض الدراسة أن التحولات السياسية الفعّالة تسهم في تقليل التطرف من خلال تحفيز المشاركة المدنية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

**المنهجية:-** تم استخدام المنهج التحليلي في هذه الدراسة من أجل الوصول الى نتائج محددة، فضلاً عن أستخدام المنهج الوصفي لوصف انواع التطرف، ووصف السياسات التي تستخدمها الحكومات والمتعلقة بالأصلاح السياسي ، ووصف التغيرات التي تمر بها المجتمعات المتأثرة بالتطرف.

**خطة البحث:- تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة مباحث وهي كالأتي:-**

**المبحث الأول: أطار نظري مفاهيمي. (الأصلاح السياسي، الديمقراطية، التحول الديمقراطي، التطرف)**

**المبحث الثاني:- تحديات الأصلاح السياسي في الوطن العربي.**

**المبحث الثالث:- دور الأصلاح السياسي في مكافحة التطرف في تونس.**

**المبحث الاول: الأطار النظري المفاهيمي**

**المطلب الأول:- الأصلاح السياسي:** يعرف بأنه عملية تهدف الى أحداث تغيير وتعديل وتطوير جزئي أو كلي في شكل الحكم ومؤسساته بالأضافة الى نمط طبيعة العلاقات الأجتماعية السائدة في المجتمع، وتتم هذه العملية في أطار النظام السياسي القائم بأستخدام الوسائل المتوفرة أستناداً لمفهوم التدرج[1].

ويعرف أيضاً بأنه:- تدبير من شأنه أن يدعم الشرعية السياسية من أجل تطوير الأطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما[2].

وعرف قاموس **ويبستر** للمصطلحات السياسية الأصلاح السياسي "حالة تحسين النظام السياسي من أجل ازالة الفساد والأستبداد، أذ يعدُ ركناً أساسياً للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في أتخاذ القرار وفعالية الأنجاز وكفاءة الإدارة والرؤية الأستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية"[3]

ويقصد به أيضاً " كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني، ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً، ومن دون أبطاء أو تردد، وبشكلً ملحوظ، في طريق بناء نظم الديمقراطية"[4].

حيث أن عملية الأصلاح السياسي هدفها الرئيسي هو أحداث تغيير أو تعديل في الوضع القائم نحو الأحسن من خلال أتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء وتصويب السلوكيات والتصرفات السلبية، وبالقدر الذي يساهم في تطوير كفاءة وفاعلية عمل النظام السياسي ومؤسساته الرسمية.

وأذا كان جوهر الاصلاح السياسي هو أتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية التي يمكن بموجبها أن تعزز مشاركة المواطنين في العملية السياسية، فأن هدف ألإصلاح السياسي هو

---

[1] عمر كعيبوش، أسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الأصلاح السياسيوالأداري في ماليزيا،مجلة السياسة العالمية، العدد 51، جوان 2020، ص63..

[2] المصدر نفسه.

[3] نقلاً عن: السياسة الأمريكية تجاه الأصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجله المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت، 2010، ص72.

[4] ص44. اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية،ط1، 1983 ،

أحداث تعديلات في شكل الحكم في الدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية، وكذلك في نمط العلاقات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع دون التأثير السلبي عليها، كون عملية الأصلاح السياسي تسعى لتنمية المجتمع وتطويره تماشياً مع التطورات التي تحدث في البيئة الدولية، أي أحداث تحسينات في عمل مؤسسات النظام السياسي والأجتماعي.

ويحتاج الاصلاح السياسي الى ترسيخ قيم ثقافة المواطنة في المجتمع، وتكريس مبادئ الحوار والثقة والحرية والتسامح ونبذ العنف والعداء بين فئات ومكونات المجتمع، مع ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، والتي تلعب دوراً مهماً في نجاح تجارب الأصلاح السياسي، فمصير الكثير من التجارب الأصلاحية قد يكون معتمداً على ما تتمتع به مؤسسات المجتمع المدني من قدرات وإمكانات وكفاءات لتعزيز وترويج ودعم مسيرة الإصلاح وتعزيز الديمقراطية والإصلاح السياسي.والخلاصة أنه لا يمكن أعتبار أية تغييرات في وضع الأصلاح ما لم يتوافر عدة شروط او ظروف منها:- [1]

1- أن يكون هناك وضعاً شاذاً أو منحرف يحتاج الى أصلاح، أذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فأنه لا مبرر للأصلاح، لأنه يصبح أقرب الى الترف، فالصلة قد تكون غياب العدالة، أو الحرية، أو انتشار الفقر، أو عدم الأستقرار السياسي والأمني، فالصلة تساعد في تحديد مواطن الخلل لكي يتم أختيار الحل المناسب للمشكلات التي تعاني منها الدولة.

2- لابد أن يكون الإصلاح الموجه نحو الأفضل، أذ لابد أن تسود الحرية محل الأستبداد، وتسود العدالة محل الظلم، وويسود الأمن محل الخوف، والتعليم محل الأمية، و ويحل الأستقرار محل الفوضى.

3- لابد أن يكون الإصلاح نحو الأستمرارية، أذ أن التغييرات المؤقتة والتي من السهولة بمكان التراجع عنها، لا يمكن عدها أصلاحاً بالمعنى الحقيقي، فتحول النظام من حالته السلطوية الى حالة النظام الديمقراطي قد يكون هشاً، يمكن زواله بسرعة ولا يعدُ أصلاحاً، وهنا تلجأ بعض الأنظمة السياسية الدكتاتورية باتخاذ خطوات نحو نهج الأسلوب الديمقراطي وأفساح المجال أمام المؤسسات المطالبة بالحرية والإصلاح السياسي في توسيع نفوذها والسماح لها

[1] ستارشدهان شياع الزهيري، الإصلاحات السياسية والأقتصادية في العراق بعد 2003 وأفاقها المستقبلية، أطروحة دكتوراة ، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2015، ص8.

في العمل في أطار الدولة ومن تلك المؤسسات منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، النقابات والأعلام وكذلك المطالبة بتوسيع باب الحريات العامة.

**المطلب الثاني:- العوامل المؤثرة في الأصلاح السياسي:-**

أن عملية الأصلاح السياسي لا تحدث من فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، أذ لابد من توفر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع بأتجاه الأصلاح، وذلك لتجنت الأثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، ومن هذه العوامل هي [1]:-

1. أن الأصلاح السياسي عادة ما ينم في ظروف الأزمة، فنقطة الأنطلاق هي النقطة التي تمثل خطراً للنظام السياسي القائم، بمعنى أخر لابد من التصدي لهذه الأزمة بأتخاذ قرارات حاسمة وأجراء أصلاحات جذرية.
2. أن دعاة الاصلاح السياسي عادة ما يستندوا في دعواتهم الأصلاحية الى عقيدة فكرية أو أيدولوجية، تساعدهم في تبرير الأفكار الأصلاحية والدفاع عنها.
3. أن الاصلاح السياسي الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن حوله النخبة الحاكمة، لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الأصلاح حتى يكتب له النجاح والأستمرارية، أي خلق جهة للأصلاح، فكلما أتسعت قاعدة المشاركة في عملية الأصلاح السياسي، كلما زادت شرعية الأصلاحات. فالأصلاح الذي يتم من أجل حرية الناس وحقوقهم، لاشك سيدفعهم الى التمسك به وحمايته، وبالتالي لابد من أن يؤدي الى غايته ومسعاه.

**والإصلاح السياسي يتكون من عدة عناصر أساسية والتي تحدد آفاقه وهي كالأتي[2]:**

- **الإصلاح الدستوري:** يعد عنصراً جوهرياً من منظومة الإصلاح السياسي و تكمن أهميته بكونه لايمكن أن يتحقق أي إصلاح سياسي بدون إصلاح دستوري يوثق و يمأسس و يحافظ على ديمومة كل ما تم إصلاحه سياسيا.

[1] د.سؤدد كاظم مهدي، مفهوم الإصلاح السياسي في برامج الأحزاب السياسية في ألعراق، حزب الوطني الديمقراطي أنموذجاً 1946-1954، مجلة اميسان للدراسات الأكاديمية،العدد11/10حزيران 2020، ص158،

[2] علي الغنبوري، مجالات الإصلاح، مقال منشور في جريدة هسبريس الألكترونية، بتاريخ 2010/6/10، متوفر على الرابط أدناه:-"https://www.hespress.com/"

- **الإصلاح المؤسساتي:** يكمن هذا الأصلاحة في تكوين بنى سياسية جديدة، ووضع قواعد ومعايير للضبط المؤسسي، وبعبارة أخرى من يروم لإصلاحاً سياسياً يجب أن يمهد لتشكيل دولة مؤسسات بمعنى الكلمة.
- **الإصلاح القضائي:** هنالك علاقة وثيقة جداً بين الأصلاح القضائي بالأصلاح السياسي، أذ لايمكن أن يتحقق أي إصلاح سياسي بدون وجود جهاز قضائي مستقل و شفاف و نزيه يخضع الجميع لأحكامه، وأن تتوفر فيه آليات و ميكنزمات سرعة الفصل في القضايا و التنفيذ العاجل للإحكام. فلا قيمة لجهاز قضائي يصدر أحكاماً لا تُنفذ على أرض الواقع.

**المطلب الثالث:- المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي.**

**أولاً:- النظام السياسي:**

أولى المفاهيم المقاربة للأصلاح السياسي هو النظام السياسي، ويمكن القول من الصعوبة بمكان الأتفاق على تعريف واضح وشامل وكامل لتعريف النظام السياسي، وترجع هذه الصعوبة الى ما تكتنفه كلمة السياسة من غموض وفي ضوء ذلك يمكن تعريف النظام السياسي بأنه "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، أذ يوضح نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد بها وضماناته، أذ تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلاتها مع بعضها، والدور الذي تقوم به كل منها هذه العناصر وأن لم تكن من طبيعة واحدة" [1]

ويعرف النظام السياسي أيضاً " مجموعة من المؤسسات التي تتوزع فيها آلية التقرير السياسي، أذ يعكس النظام السياسي، طبيعة العلاقة الحاكمة بين النخب الحاكمة من ناحية، وبين الشعب من ناحية أخرى، فضلاً عن ذلك يحدد طبيعة التعاون بين السلطات الرسمية منها التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهو يتكون من مجموعة من الوحدات المنتظمة، وأساس وصول القوى السياسية في السلطات السياسية، سواء كانت التشريعية منها أو التنفيذية مبني على قاعدة الأنتخاب، من خلال توسيع المشاركة السياسية للمواطنين في أختيار الأكفئ في سلطة النظام السياسي[2].

---

[1] ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1،، 2011، ص21.

[2] نقلاً عن: أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، دراسة مقارنة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008، ص7.

**ثانياً:الديمقراطية:**– يُعد مفهوم الديمقراطية "أحد أبرز المفاهيم المتداولة على الساحة السياسية الدولية والداخلية طيلة الفترة الماضية، ولعلَّ السبب يرجع إلى بروز العديد من المبادرات التي عملت على ترسيخ وتوسيع دائرة الديمقراطية في العديد من الأنظمة الشمولية في العالم عامةً، وفي دول أوروبا الشرقية وبلدان أمريكا اللاتينية " ، فتعرف **الديمقراطية لغة:**– أذ تعود أساساً الى اللغة اليونانية القديمة، وتحديداً من كلمتين الأولى وهي **ديموس Demos** – وتعني الشعب، والثانية **قراطس Kratos** – وتعني السلطة أو الحكم؛ وبذلك يكون تعبير الديمقراطية بمعنى الحكم من قبل الشعب **Demoskratos** – أو بحسب التفسير الأنجلوساكسوني هي الحكم الذاتي.، أذ نجد أن هناك التعريف الكلاسيكي للديمقراطية أنها " حكم الشعب"، أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب، وتحكم أيضاً باسم الشعب، والشعب باختياره يقوم بتنصيب حكامه، وبعبارة أخرى أكثر اختصاراً يعرفها البعض أنها حكومة الشعب بواسطة الشعب، وهو المعنى نفسه الذي قدمه أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الـ 18، وهو الرئيس **إبراهام لنكولن** بقوله: "الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب ولأجل الشعب[1]."

**أما الديمقراطية اصطلاحاً** : هي " أحد أنظمة الحكم القائمة، الذي يكون فيها الحكم، أو التشريع، أو سلطة إصدار القوانين من حقّ الشعب، أو الناس، أو الأمّة ( التي كان ظهور مفهومها لاحقاً لمفهوم الشعب) . وباختصار فإن الديمقراطية تعني أن يكون الحكم للشعب ( حكم الشعب للشعب) وهي أهمّ خاصيّةٍ تميّز الديمقراطية عن غيرها من أنظمة الحكم " [2]

وترى دائرة المعارف البريطانية " أنّه يمكن استخدام الديمقراطية لمعانٍ عدة منها : النيابية، والقانونية، والمباشرة أما الديمقراطية المباشرة فهي التي تُعتبر شكلاً من أشكال الحكم العديدة، حيث يمارس المواطنون فيها حق اتخاذ القرار في الأمور السياسية بناءً على رأي الأغلبيّة، وقد تُستخدم كلمة الديمقراطية أيضاً لوصف أيّ نظام آخر؛ سياسيّاً كان أم اجتماعيّاً أم اقتصاديّاً " [3].

---

[1] ميريام الأشقر، الديمقراطية، الموسوعة السياسية، مقال منشور في 13/8/2020، وعلى الرابط التالي:
"https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9"

[2] وائل السواح، الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص33.

[3] المصدر نفسه.

أما دائرة المعارف الأمريكية فتعرّف الديمقراطية بأنّها : " الطرق المختلفة التي تجعل الشعب مشتركاً في الحكم، وهذه الطرق منها المباشرة، ومنها الليبرالية التي تعتمد على التمثيل الشعبي، والحكومة الدستورية، وحق الانتخاب العام، وهذا النوع من الديمقراطية سائدٌ في الولايات المتحدة وبريطانيا" [1].

والديمقراطية إحدى القيم الأساسية للأمم المتحدة، أذ تدعم الأمم المتحدة الديمقراطية من خلال تعزيز حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن، وخلال 75 عامًا منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة، بذلت الأمم المتحدة الجهود لدعم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم أكثر من أي منظمة عالمية أخرى. وتعزز الأمم المتحدة الحكم الرشيد، وتراقب الانتخابات، وتدعم المجتمع المدني لتقوية المؤسسات الديمقراطية، وتضمن تقرير المصير في البلدان التي انتهى فيها الاستعمار، وتساعد في صياغة دساتير جديدة في الدول الخارجة من الصراع. وتنفذ أنشطة الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، وإدارة عمليات السلام، وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، و مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة[2]

**ثالثاً: التحول الديمقراطي:-**

نظراً للأرتباط بين مفهومي التحول الديمقراطي والأصلاح السياسي، لا بد من التوضيح ما المقصود بالتحول الديمقراطي، أذ يشير لفظ التحول الى التغيير أو الانتقال من مرحلة ألى مرحلة أخرى، وهي عملية يتم بمقتضاها ممارسة مبادئ الديمقراطية في مؤسسات الدولة، أي أنها عملية تمكين الأفراد لأكتساب السلطة من خلال التنافس الحر للحصول علو أصوات الناخبين. والتحول الديمقراطي هو نوع من أنواع الأنتقال السياسي من حالة الى أخرى، ويتم ذلك من خلال صفوة المجتمع والقيادات العليا التي تساعد على تغيير الدستور والعمل على تبديل بنوده بما يتناسب مع النظام الديمقراطي الجديد[3].

---

[1] المصدر نفسه.

[2] [2] الديمقراطية، موقع الأمم المتحدة، متوفرة على الرابط التالي:

" https://www.un.org/ar/global-issues/democracy"

[3] ا.م.د سلوى السعيد فراج، د. رشا عطوة عبد الحكيم، أنعكاسات الإصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من 2014-2020، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الرابع، أكتوبر 2021، ص10.

ومن هذه التعريفات نجد أن التحول الديمقراطي له مجموعة من المؤشرات تتمثل في:- [1]

- توفير ضمانات حقوق الإنسان.
- أحترام مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- حرية ونزاهة العملية الأنتخابية.
- حمتية االحقوق المدنية والسياسية.
- التزام المحكومين بقواعد اللعبة اللعبة السياسية بحثي يكون في مقدورهم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية على فترات منتظمة، وذلك من خلال أنتخابات دورية تنافسية.

**المطلب الرابع:- التطرف مفهومه وأنواعه.**

**أولاً:- تعريف التطرف:- التطرف لغة:-** " إتيان منتهى الشيء والوصول إلى طرفه، أي بمعنى مجاوزة التوسط والاعتدال في الأمر، فالتطرف مأخوذ من طرف الشيء المادي المحسوس إذ إنّ لكل شيء طرفاً، والتطرّف يعني أخذ الأمر من طرفه دون وسطه، فنقول تطرف الرغيف أي أخذه من طرفه" [2].

وتطرف الشيء صار طرفاً، وأتى الطرف، ويقال تطرفت الشمس أذا دنت للغروب، والتطرف هو الأخذ بأحد الطرفين والميل لهما، أما الطرف الأدنى أو الأقصى، وتطرف في كذا تجاوز حد الأعتدال ولم يتوسط[3]

أما **التطرف** اصطلاحاً:- وردت العديد من التعاريف التي حاولت ضبط مفهوم التطرف، وقد أنحازت الكثير منها الى تعريف التطرف بشكل خاص رغم عمومية اللفظ منها: [4]

هو أي موقف عدائي تجاه أي نظام أجتماعي قائم أو سواه، يحبذ تغييراً جذرياً عنيفاً للذلك النظام".

**التطرف في الاصطلاح** : يعني " الغلو ومجاوزة الحد المقبول والتعصب لعقيدة أو فكرة أو مذهب يختص به دين، أو جماعة، أو حزب، فيوصف بالتطرف الديني والحركي والسياسي، وينتظم في

---

[1] المصدر نفسه.

[2] بوقرة رضوان، رقاد حنان، مواقع التواصل الأجتماعي وخطابات التطرف، قراءة في الرهانات والأستراتيجيات، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، المجلد 1، العدد4، ص35.

[3] المصدر نفسه.

[4] المصدر نفسه.

سلك التطرف التشدد والغلو والتنطع والإفراط والتفريط على حد سواء، فهو على هذا يصدق على التسبيب كما يصدق على المغالاة لأن في ذلك كله جنوحا إلى الطرف، وبعدا عن الجادة والوسطية والتي هي سمة من سمات هذا الدين، ومبدأ من مبادئه الأساسية الثابتة ، وميزة من ميزات هذه الأمة" .[1]

**والتطرف** في جوهره ينطلق من نظرة تنزيهية للذات والنظرة السوداوية والعدائية للأخر، وهذا ينسحب على المعرفة وكل مكونات هذه الذات.

والتطرف " ظاهرة مرضية تؤشر على وجود خلل ما في النفس الإنسانية أو في الظروف المحيطة بها، فالنفس الإنسانية السوية بطبيعتها ترفض التطرف والتعصب والجمود ، لأن الفطرة السليمة تأبى ذلك وتنفر منه"[7].

**ومن الناحية الاجتماعية** : "فالتطرف لفظ يعني مخالفة الخط العام أو السوي، والذي تحدده التقاليد والأعراف والمعايير القانونية والدينية السائدة في المجتمع، الأمر الذي يجعل مفهومه محل اختلاف بين المجتمعات، فالبيئة المرنة قد ترى المشروعية في تصرفات معينة بينما المتشددة تراها عكس ذلك[2].

**من الناحية القانونية** : يعني الخروج أو الانحراف عن الضوابط الاجتماعية أو القانونية التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع، وهذا الخروج بتفاوت بين فعل يستنكره المجتمع إلى فعل يشكل جريمة تقع تحت طائلة القانون[3].

كما أن له عدة تعريفات من **الناحية الدينية** نشير لبعضها فيما يلي [4]:

- هو الخروج عن المألوف عقدياً، المصحوب بالغلو في الدين مع الانعزال عن الجماعة وتكفيرها وإباحة مواجهة الرموز الاجتماعية بالقوة.

---

[1] المصدر نفسه.

[2] لمياء حسين، ظاهرة التطرف الفكري، الدوافع والعلاج، مجلة العلوم الأساسية، كلية التربية، جامعة واسط، العدد الثاني، 2021، ص 49.

[3] المصدر نفسه.

[4] نبيل عبد الفتاح، ملاحظات ومقترحات: السياسات التربوية والدينية ولبوقاية من التطرف، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر على الترابط التالي: "http://www.acrseg.org/40490 "

- هو التجاوز في الفكر أو المذهب أو العقيدة عن الحدود المتعارف عليها قبل الجماعة والتعصب لرأي واحد أو استنتاج خاطئ والمبالغة في السلوك الناتج عن هذا التعصب أو التطرف في الفكر[8].

**والمتطرف** في الإسلام : هو "كل من تجاوز حدود الشرع وأحكامه وآدابه وهديه ، فخرج عن الاعتدال ورأي الجماعة إلى ما يعد شاذا شرعاً وعرفاً "[9] ، والتطرف بمختلف أشكاله مرفوض وممقوت ، سواء كان فكريًا أو سلوكيًا.

**المبحث الثاني: تحديات وأليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي**

يمثل الإصلاح السياسي العربي تحديات جسيمة بالنسبة للأنظمة السياسية العربية، ذلك لأنه لو أخذ بمعنى الأنتقال من السلطوية الى الديمقراطية لأقتضى ذلك تعديلات جوهرية ليس فقط في بنية النظام السياسي نفسه، وفي بنية المجتمع بكافة مؤسساته لا بل في جوهر الثقافة السياسية السائدة، أذ أن النظم السياسية عموماً في هذه الإنظمة تنقسم الى نظم شمولية تقضي بالكامل على كل مكونات المجتمع المدني من أحزاب سياسية وأتحادات ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية، والى نظم سلطوية فيها هامش نسبي من الحركة أمام المؤسسات الأجتماعية، والى نظم ليبرالية يتاح فيها لمؤسسات المجتمع المدني أن تنعم بحرية كاملة في النشاطات كافة.

ويشهد الوطن العربي منذ عقود طويلة مطالبات متكررة بالإصلاح السياسي، تهدف إلى تحقيق مزيداً من الحرية والديمقراطية، وتحسين مستوى حياة المواطنين. وقد ازدادت وتيرة هذه المطالبات في أعقاب ثورات "الربيع العربي" عام 2011.

وتلاحقت تطورات النظام الدولي الحالي بخطى حثيثة، أستوجبت على النظم السياسية العربية ضرورة تمكينها وأستجاب أليأتها.

**تحديات الإصلاح السياسي في الوطن العربي تتضمن عدة عوامل، منها:**

1. الاستقرار السياسي: تعاني بعض الدول العربية من اضطرابات سياسية متكررة وصعوبة في تحقيق الاستقرار السياسي، مما يجعل عمليات الإصلاح تواجه صعوبات كبيرة.
2. الفساد: يعتبر الفساد ظاهرة شائعة في العديد من الدول العربية، ويشكل عائقاً كبيراً أمام عمليات الإصلاح السياسي والتنموية، أنتشار الفساد: يُعدّ الفساد من أهم التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي. حيث يُعيق الفساد عملية صنع القرار، ويُضعف ثقة المواطنين في الحكومة.

3. نقص الديمقراطية وحقوق الإنسان: تعاني بعض الدول من قيود على حرية التعبير وحرية التجمع، وتحد من مشاركة المواطنين في صنع القرار، مما يعيق عمليات الإصلاح السياسي الجادة.
4. الانقسامات السياسية والطائفية: تشهد بعض الدول العربية انقسامات سياسية وطائفية تعيق عملية الإصلاح، حيث يتعذر التوافق على أجندات إصلاحية مشتركة بين الأطراف المختلفة، فضلاً عن أن غياب الإرادة السياسية تعد من أهم التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي في الوطن العربي. فمعظم الأنظمة العربية لا ترغب في التخلي عن سلطتها، وتخشى من أن تؤدي عملية الإصلاح إلى زعزعة استقرارها.
5. التحديات الاقتصادية: يواجه العديد من البلدان العربية تحديات اقتصادية مثل البطالة وتدهور الظروف المعيشية، مما يعيق جهود الإصلاح السياسي.
6. التدخل الخارجي: قد تكون هناك تدخلات خارجية في شؤون الدول العربية تعيق عمليات الإصلاح السياسي، سواء كانت من دول جارة أو دول أخرى تمارس نفوذاً في المنطقة. وقد تتعرض بعض الدول العربية لتدخلات خارجية من قبل دول أخرى أو منظمات دولية، تهدف إلى التأثير على مسار الإصلاح السياسي، بما يتوافق مع مصالحها الخاصة.
7. ضعف المؤسسات: تفتقر بعض الدول العربية إلى مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية قوية، قادرة على دعم عملية الإصلاح السياسي.
8. التطرف الديني: يُشكل التطرف الديني تهديدًا كبيرًا لعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي. حيث تسعى الجماعات المتطرفة إلى فرض سيطرتها على المجتمع، باستخدام العنف والإرهاب.

اذ شهدت منطقة الشرق الأوسط تطورات ملحوظة بعد أنتهاء الحرب الباردة، وأتضحت التطورات بصورة أكبر بعد أحداث 11 أيلول 2001، التي شكلت منعطفاً في السياسة الأمريكية والسياسة الدولية، أذ أدت هذه التطورات في المواقف والأستراتيجيات الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي أبتكرت الأستراتيجية الجديدة لمحاربة الأرهاب على الصعيد العالمي، وترتب على ذلك أصطفافات جديدة ما بين صف الأرهاب وصف محاربة الأرهاب، و أعطى الرئيس الأمريكي أنذاك جورج بوش الأبن، أختياراً صعباً للمجتمع الدولي، أما مع الأرهاب أو ضد الأرهاب ولا يكون في السياسة الأمريكية خياراً ثالثاً للتعامل مع في المجتمع الدولي، وفي هذا

السياق تغيرت الأستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، اذ أطلقت المبادرات ومشاريع الأصلاح في منطقة الشرق الأوسط، لسبباً وحسب وصف الأدارة الأمريكية " أن معظم الأرهابيين هم من أبناء هذه المنطقة"، وتصاعدت الدعوات والخطابات المؤيدة للأصلاح السياسي من قبل الدول الغربية، حيث طالبت بأجراء عمليات الاصلاح فيها خاصة الأصلاح السياسي، وبجانب هذه الدعوات، تصاعدت دعوات أخرى من قبل القوى والجماهير من تلك الدول في الوطن العربي من أجل أقامة أنظمة حكم تعتمد على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وتحسين الظروف الأقتصادية والأجتماعية، ولهذا لجأت بعض الحكومات في المنطقة الى تقديم مشاريعها الخاصة للبدء بعملية الأصلاح بعيداً عن المشاريع الخارجية في بعض الدول وعملت بعض الدول على تشويه عملية الأصلاح وأفراغ محتواها من أجل التمسك بالسلطة[1].

بما أن الأصلاح السياسي هو جزء من عمل المؤسسات السياسية وتختلف عمل هذه المؤسسات من بلد لأخر، فهنالك بعض الأوضاع التي أدت الى أضعاف المؤسسات السياسية وادائها وبالشكل الذي يقتضي الى أصلاحها وتحديثها وعلى وجه السرعة، أذ أن البعض من الدول العربية يمكن القول بأنها ذات مركزية قوية وتتمتع بسلطة مطلقة وواسعة، وتعاني منها شعوب المنطقة. فضلاً عن أن كل مؤسسة تختلف في مدى الأستجابة لمشاريع الأصلاح بما يخدم العملية السياسية في النظام السياسي.

وشهدت معظم دول المنطقة مظاهرات رفعت الشعارات الأصلاحية، ومن الملاحظ في تلك الفترة ومنذ سبيعينيات القرن الماضي، أن المنطقة تمر بحيوية غير مسبوقة وتتمثل هذه الحيوية في أرتفاع وتيرة المطالبة بالتغيير والأصلاح السياسيين بعد الأحباطات السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية المتراكمة.

**وأمام هذا الوضع طرحت ثلاثة نماذج لأليات الأصلاح السياسي في الوطن العربي [2]:-**

1. الأصلاح السياسي من الأعلى (من طرف النخب الحاكمة):- حيث يكون للنخب الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الأصلاح السياسي وصياغة أهدافها ووضع حدودها مما يعزز من قدرتها على الأستمرار. وبالرغم من أن منهج الأصلاح من الأعلى قد يشكل

[1]. لمياء حسين، ظاهرة التطرف الفكري، الدوافع والعلاج، مصدر سبق ذكره..

[2] غالم رضا، اليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي تحت ظل الحكم الراشد،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم عياد، الجزائر، ص33.

مدخلاً لإستقرار لفترة من الزمن من خلال احتواء النخب الحاكمة مطالب القوى والجماعات الراغبة في المشاركة السياسية ألا أنه قد يفضي إلى توترات وأزمات في حالة شعور النخب الحاكمة بأن الأنفتاح السياسي يهدد سلطتها واستمراريتها على هرم السلطة.

وقد يكون هذا النموذج من الأصلاح السياسي نابع عن الأرادة السياسية للنظم الحاكمة أو عن طريق ممارسة الضغط على الحكومات ويدافع أنصار هذا النموذج من الأصلاح السياسي عن فكرتهم نظراً لكون طبيعة الأنظمة السياسية العربية لا تجدي معها قدرات المجتمع المدني المحدودة في التغيير التدريجي في ظل غياب مجتمع سياسي فاعل.

2. الأصلاح السياسي من الأسفل (من طرف مؤسسات المجتمع المدني):- ويكون من خلال نشاط منظمات المجتمع المدني التي يمكن أن تمهد للتغيير عبر التثقيف والتربية الديمقراطية لأن المجتمعات العربية لم تنضج بعد للديمقراطية نتيجة لنمط وطبيعة الثقافة السياسية السائدة فيها، وأن المجتمع السياسي غير جاهز لحمل أعباء التغيير وأن الأنظمة العربية قد تكون أكثر تقبلاً للنشاط المدني الذي لا يتحدى سلطتها ويتطلب هذا النموذج من الأصلاح أن تكون قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية ناضجة إلى الحد الذي يمكنها من أحداث تطور نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة.
3. إصلاح سياسي مفروض من الخارج:- ويكون عن طريق ممارسة الضغوطات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأنظمة السياسية العربية من خلال مجموعة من المبادرات المطروحة من طرف أطراف خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية أو مبادرات أوروبية.

**المبحث الثالث: دور الإصلاح السياسي في مكافحة التطرف تونس أنموذجاً**

بالنسبة للكثير من الأكاديميين كانت تونس من خلال تجربتها الرائدة في التنمية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي في العقود الماضية تقدم نموذجاً رائداً في المنطقة العربية، بل رأى فيها البعض رهاناً ناجحاً لحدوث تحول سياسي حقيقي عبر الطرق السلمية بالنظر للعديد من المؤشرات الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية. ويلخص الكاتب "عزمي بشارة" الوضع في تونس مطلع الألفية الجديدة بأنها تشكل حالة فريدة، تتوفر فيها الظروف والشروط التاريخية للتحول، لكن الدولة في ذلك الوقت ترفض أن تؤدي دوراً باتجاه الانتقال إلى الديمقراطية، بحجة أن المجتمع غير جاهز، وفيها "تاريخ من التجانس القومي والديني، وتاريخ للهوية الوطنية والحدود السياسية طويل نسبياً وسابق على التقسيم الاستعماري، وطبقة وسطى واسعة متعلمة

نسبيا في ظل اقتصاد سوق، ومع ذلك قررت النخبة الحاكمة أن تدعم وتعزز النظام السلطوي وتمنع الحريات بحجة أن الشعب غير جاهز، وأن الديمقراطية سوف تأتي بقوى أصولية غير ديمقراطية إلى الحكم[1]".

يمكن تلخيص التاريخ السياسي لتونس ما قبل الانتفاضة الشعبية2011 في مرحلتين بارزتين المرحلة الأولى هي العهد "البروقيبي" الذي تميز بوجود زعامة ملهمة متمتعة بشرعية تاريخية وحضور خطابي وكارزمي قوي، تجلت من خلاله ملامح نظام حكم فردي تسلطي. أذ كانت بداية تجربة الإصلاح السياسي في تونس من خلال تواصل المد الإصلاحي في العهد البورقيبي وتجسد بقيام مجلس قومي تأسيسي منتخب في 1956 وكانت أول إنجازاته إلغاء النظام الملكي والإعلان في العام 1957 عند قيام الجمهورية و وضع المجلس دستور عام 1959. أما المرحلة الثانية فهي فترة حكم "بن علي" التي بدأت بالانقلاب الأبيض على الرئيس الأسبق في ما يعرف ب"التحول" أو "العهد الجديد" هذا العهد الذي بشر سنة 1987 بوعود الديمقراطية والانفتاح وإقامة دولة القانون. حيث واكب التحول الذي طرأ على قمة النظام في تونس جملة من الإصلاحات السياسية المهمة، كإنشاء المجلس الدستوري، إصدار قوانين الأحزاب والجمعيات، وإقرار تحديد العهدات الرئاسية، تحت شعار إقامة "دولة القانون والمؤسسات"، فالمقولة التي كانت ترتبط بخطاب المنظمات الحقوقية وأحزاب المعارضة أصبحت شعار "العهد الجديد" وقاعدة برنامجه السياسي، فيما يشبه الاستيلاء على ثلاثة من أهم مفردات الخطاب السياسي المعارض[2]

ولم يصمد هذا النظام طويلا أمام أولى الاختبارات الفعلية، حيث سرعان ما تم التراجع عن الكثير من المكتسبات المحققة بحجج ومبررات مختلفة، لتتجلى الملامح الحقيقية لنظام سياسي قمعي تسلطي، ففي ظل افتقاد الحاكم الجديد لتونس للشرعية التاريخية التي تمتع بها سلفه، وفي غياب أي قدرات خطابية أو حضور كاريزمي يذكر، كان العنف البوليسي والرقابة الأمنية المشددة الأدوات الرئيسية للحكم، إذا أصبحا نمطا راسخا ودائما في إدارة الحكم، إن العنف والتضييق الشديد الممارسين من قبل النظام التونسي انذاك ضد قوى المعارضة كانا

[1] رفيق عبد السلام بوشكلاته، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) ص86.

[2] المصدر نفسه.

يجدان تبريرا جاهزا في الخشية من "الخطر الأصولي" أو "قوى التطرف الديني" المتربصة بمكتسبات الحداثة والتنمية في تونس، مقدما بذلك صورة نمطية للعديد من الأنظمة العربية التي كانت تفرض قوانين الطوارئ وتقيد الحريات الأساسية بحجة الخوف من "الخطر الإسلاموي"، وتعمل على تكييف وتعديل النصوص الدستورية لتستمر في الحكم بحجة أن الاستمرارية تحقق الاستقرار، الذي هو مفتاح التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي[1]

دخل الوضع السياسي في تونس نوع من المفارقة مطلع الألفية الجديدة، بين مؤشرات قوية دافعة إلى الانتقال نحو الديمقراطية، واستقرار التسلط الذي طور قدرات فائقة على المناورة وعلى إعادة إنتاج نفسه، بل يمكن القول أن الحالة التونسية قد شكلت تحديا جديدا لأكثر مقولات التحول الديمقراطي رواجا، حول كون التسلطية السياسية هي مرحلة انتقالية نحو الديمقراطية، إذ كشفت التجربة التونسية عن إمكانية تحول النظام التسلطي إلى تسلطية متجذرة "نظام تسلطي مترسخ أقفل الباب نهائيا على كل إمكانية للتطور . "فدورات الانتخابات النيابية والرئاسية منتظمة، والتعددية الحزبية شكلاً موجودة، لكن دون أن تسهم الأولى في تحقيق تداول سلمي على السلطة ولا أن تعطي الثانية بدائل سياسية حقيقية، والكل يشكل في النهاية جزء من واجهة "ديمقراطية" لنظام تسلطي الجوهر[2].

من الأحكام التي أقرها تعديل مايو في العام 2002 ويمكن أيضاً إدراجها في خانة التراجع عن بعض المكتسبات الديمقراطية، إقراراً بمبدأ عدم مسؤولية رئيس الجمهورية قضائياً عن أعماله بعد نهاية ولايته، حيث أعفاه التعديل من المساءلة قانونية عن أي أفعال قام بها اثناء مباشرته لمهامه، أذ تسري هذه الحصانة القضائية الوظيفية أثناء توليه الرئاسة وبعد خروجه منها ليتحصن دستورياً من كل أشكال التتبع السياسي والقضائي، فالتعديل الدستوري خص رئيس الجمهورية بمعاملة خاصة تعبر عن هيمنته على كل سلطات الدولة[3]

---

[1] سواري أسحاق كافومبا وأخرون، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا، تقرير مؤتمر أديسا بابا، 31 ماي 2011، جنوب أفريقيا، معهد الدراسات الأمنية، 2011، ص 46.

[2] المصدر نفسه.

[3] منير حرز الله، الاصلاح السياسي في تونس وتأثيره على التنمية المحلية بعد 2011، رسالة ماجستير( جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015) ص 60.

وتمكن الرئيس التونسي في الحصول على ولاية رابعة جديدة في العام 2004 ثم فاز بولاية خامسة في العام 2009 عبر انتخابات غير تنافسية وفي ظل تقييد وتضييق شديدين للحريات العامة، مؤكدا أن وعود "العهد الجديد"، لم تكن سوى شعارات فارغة، دون أي تطور ديمقراطي ملموس، فالدورات الانتخابية النيابية توالت أيضا وفق نفس الشروط والظروف غير التنافسية، مؤكدة في كل مرة هيمنة حزب الرئيس "التجمع الدستوري" على المشهد السياسي، إذ لم تحز باقي الأحزاب مجتمعة على أكثر من 20% من مقاعد البرلمان في أحسن الأحوال، وكانت انتخابات سنة 2009 الرئاسية والنيابية الأسوأ من حيث شروط النزاهة والتنافسية، حيث وصفتها قوى المعارضة بالمهزلة وشككت المنظمات الدولية غير الحكومية في حريتها على اعتبار أن نسبة المفاجأة فيها معدومة.

مأزق نظام "بن علي" الذي سار خلال أزيد من عقد من الزمن في منحى معاكس تماما لكل دعوات الإصلاح الداخلية والخارجية، بلغ مداه بوصول عهدة الرئيس مرة أخرى إلى أقصى ما يسمح به الدستور، من خلال شرط السن ( 75 سنة هو السن الأقصى المسموح للترشح) الذي يفرضه على الراغب في الترشح لمنصب الرئاسة، حيث لم يكن متاحا ل"بن علي" أن يتقدم لطلب ولاية رئاسية جديدة سنة 2014، وهو الذي بدأ ولايته الخامسة عام 2009 في سن 72 سنة. وتجلت حالة التخبط داخل نظام بن علي سنة 2010 من خلال طرح خيارين داخل سرايا الحكم لتجاوز المرحلة في ذلك الوقت ، الأول يقضي بتعديل الدستوري مجددا لمراجعة شرط السن وفسح المجال أمام الرئيس ليحققه مشروعه للحكم "مدى الحياة"، تحت مسوغ "المطلب الشعبي"، "ونداء المجتمع المدني"، أما الثاني فتضمن النسخة التونسية من مشروع "توريث الحكم"، بفسح الطريق أمام صهر الرئيس "صخر الماطري" لتولي الرئاسة ضمانا لاستمرارية منظومة الحكم لكن بثوب جديد مجسد في صورة الشاب "الناجح" "المنفتح" و"الطموح" التي جرى تسويقها على نطاق واسع، كما تمت مباشرة عملية ترقية الوريث المحتمل سياسيا، بانتخابه عضوا في مجلس النواب، وتحضير الترتيبات المناسبة داخل الحزب الحاكم[1]

في النهاية لم تكن حصيلة الإصلاحات في تونس خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ضئيلة ومحدودة فقط، بل إن صيرورة تلك الإصلاحات سارت أحيانا كثيرة في اتجاه معاكس لمنحى

[1] مسعود الرمضاني وأخرون، تونس والأنتقال الديمقراطي العسير، تونس: مركز القاهرة لدراسات حقوق الأنسان 2017، ص61.

التقدم وتعميق تجربة الانفتاح، فالدستور الذي احتل تاريخيا مكانة مهمة في البناء السياسي التونسي، جرى تكييف أحكامه في كل مرة لتواكب أهواء ونزعات رأس النظام التسلطية، والتعددية الحزبية الناشئة تم التضييق عليها إلى أقصى الحدود، أما مشروع "الرئاسة مدى الحياة" الذي اعتبر أحد أهم أسباب الانقلاب على نظام بورقيبة، فكان عمليا هو المشروع السياسي الذي عمل "بن علي" على توطيده مجددا تحت مسمى "العهد الجديد[1]."

يمكن القول أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت السبب الرئيس في انفجار الثورة التونسية، لكن البعد السياسي كان حاضراً في أهدافه ومساره، أذ أن الشعار الذي نادى به شباب الثورة هو شعار الحرية، الكرامة، الوطنية وهذا يعني أن البلاد كانت تعاني من أزمات عدة ومنها البطالة المتفاقمة مع ضرورة وضع حد لهذه الظاهرة في أوساط الشباب خاصة حاملي الشهادات العليا، والحرية تعني رفض القمع والتضييق الذي تمارسه

تلقت تونس، منذ اندلاع ثورتها عام 2011، تهديدات إرهابية متتالية غير مسبوقة في طبيعتها وكمها وتعرضت البلاد لهجمات دامية عديدة، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها الدولة لمواجهة هذه الهجمات خلال السنوات التسع الماضية، وسيطرة الجهات الرسمية على الوضع الأمني في البلاد، وقدرتها على احتواء الهجمات الإرهابية والحد من مساحة انتشارها، فالتهديدات لم تنته، ولا تزال الخلايا النائمة والمتأهبة ذات الفكر المتطرف ما زالت نشطة لتجنيد ثلاثة آلاف شاب تونسي يخوضون معارك في مختلف مناطق النزاع، واحتمال عودة بعضهم إلى البلاد بفكرهم المنحرف ونهجهم المتطرف كبير جدا[2].

وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة التونسية خلال السنوات الخمس الماضية عددا من الإجراءات على المستوى التشريعي والتنظيمي المؤسسي لمواجهة خطر الإرهاب الذي يواجه تونس. وتمثل ذلك بإصدار قانون مكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال عام 2015، وإنشاء

[1] د. خميس دهام حميد، التحديث والأصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مدام الآداب، العدد 4، ص 565.

[2] التجربة التونسية في مواجهة التطرف، مقال منشور بتاريخ 2021/1/14، متوفر على الرابط التالي: المختار بن نصر،
" https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles1412021.aspx"

اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وتعديل هيكلتها وتحديد مهامها، إعداد خطة استراتيجية لمكافحة التطرف والإرهاب لعام 2016 وإنشاء القطب الأمني والقطب القضائي لمكافحة الإرهاب[1].

وفيما يتعلق بالإصلاح السياسي، استمر الشعب التونسي ونخبه وحكومته في التأرجح بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية، أدت الثورة التونسية إلى تنحي الرئيس السابق زين العابدين بن علي عن مهامه وتفويض مهامه مؤقتا إلى رئيس الوزراء وفقا للمادة 56 من الدستور. وتم الإعلان سريعا خلال ساعات، ووفقا للفصل 57 من الدستور، الذي بموجبه يتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الدولة مؤقتا لمدة تتراوح بين 45 – 60 يوما، يتولى خلالها الرئيس الجديد، بتنظيم الانتخابات الرئاسية. ولهذا السبب سعت الحكومة إلى القيام بعملية إصلاح سياسي على أساس الشرعية الدستورية، وأنشأت لهذا الغرض لجنة عليا للإصلاح السياسي، هدفها الأساسي هو تنقية النظام القانوني المتعلق بالعملية الانتخابية لتحقيق العدالة. ضمان إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وشفافة وتعددية، بما في ذلك إعادة النظر في قانون الانتخابات، وقانون الصحافة، وقانون الأحزاب السياسية، والقوانين المنظمة للحريات العامة[2].

ويظل الحدث المهم في تطورات المشهد السياسي التونسي هو بداية انتهاج سياسة وطنية لمحاربة الأفكار المتطرفة والأرهاب، وذلك من خلال التعرض لتهديدات أمنية داخل البلاد، أذ شهدت تونس عدة عمليات أرهابية مختلفة والتي نفذتها العناصر المرتبطة بتنظيم أنصار الشريعة في العام 2013 وبحسب الارقام الرسمية التونسية إلى اغتيال الشهيدين المعارضين شكري بلعيد و محمد البراهيمي، اضافة الي استشهاد 20 عنصراً أمنياً وعسكرياً، وكذلك اصابة أعداد أخرى من أفراد الأمن العسكري بسبب انفجارات الألغام، وفي المقابل تم إلقاء القبض وبحسب المصادر نفسها على حوالي 885 ارهابياً، ومن ثم بدأت مظاهرات العنف السياسي تنتشر في تونس، لاسيما من جانب السلفيين الجهادين، اضافة الى العنف الذي تمارسه الجماعات السلفية للجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة في البلاد و المغرب الاسلامي، ذلك أن العنف السياسي والذي تمارسه ميليشيات حركة النهضة الاسلامية الملقبة برابطة حماية الثورة، القائمة علي محاولات الاستفزاز المتكرر والتحريض علي الكراهية واللجوء الي استخدام العنف السياسي الممنهج و

[1] نور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب نحو التوافق، عدد،6 الدوحة: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014 ص.2.

[2] المصدر نفسه.

المنظم وفق مخطط سياسي مدعوم من حركة النهضة، تستهدف ارهاب أحزاب المعرضة و النقابات التونسية[1]

وفي ما يتعلق بالخطاب الإعلامي التحريضي: شهدت تونس بعد الثورة حالة من الفوضى الإعلامية، وتضاعفت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع نطاق حرية الفكر والتعبير بشكل غير مسبوق، اذ ساهم غياب قانون ينظم قطاع الإعلام في ظهور كتابات غارقة في التعصب وموجة من منطق التعصب الإقصاء والخيانة. وفي تقرير أعدته مجموعة رصد الإعلام العربي وجمعيتين تونسيتين: المجلس الوطني للحريات في تونس وشبكة التحالف من أجل المرأة التونسية، بدأ الإعلام التونسي يلعب دور التحريض وتنمية مشاعر الكراهية بين مختلف شرائح الشعب التونسي، كما جاء في التقرير أن القنوات التلفزيونية والإذاعية تحولت إلى أبواق حزبية تروج لخطاب يتضمن الخيانة والتكفير فضلاً عن ضعف المنظومة التعليمية، وانشغال أولياء الأمور في الأسر بتعليم الأبناء ورعايتهم، والاضطرابات الاجتماعية بسبب ظروف الثورة، من العوامل التي ساهمت في انتشار الخطاب المتطرف في بعض المدارس القرآنية غير الرسمية، وفي بعض التجمعات والمساجد في جميع أنحاء البلاد. منذ الأيام الأولى للثورة، سعى المتطرفون إلى نشر الفكر المتطرف الداعي إلى تكفير المجتمع[2] .

أما مهام وزارة الشؤون الدينية في تونس فكانت حماية المجتمع من التطرف والحفاظ على النهج الديني الذي يتسم بالوسطية والاعتدال، وكان لا بد من إعداد الأئمة والدعاة ليكونوا قادرين على نشر قيم التسامح، ومواجهة الركود والانغلاق الفكري، ومحاربة التطرف والإقصاء، ومحاربة الدعوة إلى العنف، بخطاب ديني بديل متوازن ومعتدل. ولتحقيق هذا الهدف أنشأت الحكومة منصة للخطاب البديل، من أهم مهامها نشر خطاب التسامح واحترام الاختلاف على نطاق وطني واسع، باستخدام مختلف وسائل الإعلام ، أبرزها مختلف وسائل الاتصال الحديثة.

[1] – إبراهيم اسعدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس24، – 11 – 2017تاريخ التصفح17 04 – 2018: –
" https://www.researchgate.net/profile/Brahim_Saidy/publication/321278"

[2] المصدر نفسه.

**الخاتمة:**

في إختتام هذا البحث حول دور الأصلاحات السياسية في مكافحة التطرف، يتضح بوضوح أن الأصلاحات السياسية تشكل عنصراً حيوياً في تحقيق استقرار المجتمعات وتقليل ظاهرة التطرف. والتي بدورها يمكن أن تعزز من المشاركة المدنية وتعزيز الهوية الوطنية يمكن أن يسهمان في خنق جذور التطرف. إن مكافحة التطرف تستلزم جهداً شاملاً ومستداماً، والأصلاحات السياسية تظل جزءاً أساسياً من هذا المسار نحو مجتمع أكثر استقرارًا وتسامحًا.

النتائج:-

1. أظهرت الدراسة أن الإصلاح السياسي يلعب دورًا حاسمًا في تقليل ظاهرة التطرف.
2. تبين أن تعزيز الديمقراطية وتحسين الحوكمة يمكن أن يقلل من الشعور بالظلم والإقصاء، مما يقلل من الانجذاب نحو التطرف.
3. الإصلاحات السياسية تعزز الشفافية والمساءلة، وهذا يقلل من الفساد والظروف التي تسهل انتشار التطرف.

التوصيات:- ومن أجل خلق بيئة أمنة لتعزيز دور الأصلاح السياسي في الأنظمة السياسية لابد من تعزيز ما يلي:-

1. تعزيز الديمقراطية وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية.
2. تحسين الحوكمة وتعزيز شفافية المؤسسات الحكومية.
3. تعزيز حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية.
4. تعزيز التعليم والتثقيف لتعزيز التسامح والتفاهم الثقافي.
5. تعزيز الجهود الدولية للتعاون في مكافحة التطرف ومشاركة الخبرات والموارد
6. يجب على الحكومة والمجتمع المدني تعزيز المساواة بين الجنسين إنشاء مجتمعات أكثر قدرة على مواجهة التطرف والتطرف العنيف.
7. يجب أن تتبع الحكومة منهجا شامل ومتجاوبا لمنع التطرف العنيف في المجتمع. يجب استشارة منظمات المجتمع المدني في قطاعات التعليم والدين وإشراكهن في تصميم وتنفيذ وتقييم برامج منع التطرف العنيف ومكافحته التي ترعاها الحكومة.

**قائمة المصادر:-**


1. عمر كعيبوش، أسمهان رماش، دور القيادة السياسية في عملية الأصلاح السياسيوالأداري في ماليزيا،مجلة السياسة العالمية، العدد 51، جوان 2020.
2. بوقرة رضوان، رقاد حنان، مواقع التواصل الأجتماعي وخطابات التطرف، قراءة في الرهانات والأستراتيجيات، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، المجلد 1، العدد4.
3. نقلاً عن: السياسة الأمريكية تجاه الأصلاح السياسي في الشرق الأوسط، مجله المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 26، بيروت، 2010.
4. اسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة، دراسات نظرية تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية،ط1، 1983.
5. الديمقراطية، موقع الأمم المتحدة، متوفرة على الرابط التالي:

" https://www.un.org/ar/global-issues/democracy"

6. ميريام الأشقر، الديمقراطية، الموسوعة السياسية، مقال منشور في 13/8/2020، وعلى الرابط التالي:

"

https://politicalencyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9 "

7. وائل السواح، الديمقراطية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ط1، 2014.
8. التطرّف: أشكالُه وأنواعُه، مقال منشور متوفر على الرابط التالي: 17 اغسطس 2021 -:

" https://barq-rs.com/%E2%80%8F%E2%80%8F"

9. ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1،، 2011
10. أحمد سعيفان، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، دراسة مقارنة، منشورات الجلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008.

11. د.سؤدد كاظم مهدي، مفهوم الإصلاح السياسي في برامج الأحزاب السياسية في ألعراق، حزب الوطني الديمقراطي أنموذجاً 1946-1954، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية،العدد11/10، حزيران 2020

12. علي الغنبوري، مجالات الإصلاح، مقال منشور في جريدة هسبريس الألكترونية، بتاريخ 2010/6/10، متوفر على الرابط أدناه:-
"https://www.hespress.com"

13. غالم رضا، اليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي تحت ظل الحكم الراشد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم عياد، الجزائر.

14. د. خميس دهام حميد، التحديث والأصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مدام الآداب، العدد 4.

15. رفيق عبد السلام بوشكلاته، الاستبداد الحداثي العربي: التجربة التونسية نموذجاً، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005) .

. 16. التجربة التونسية في مواجهة التطرف، مقال منشور بتاريخ 2021/1/14، متوفر على الرابط التالي: المختار بن نصر،
"https://www.imctc.org/ar/eLibrary/Articles/Pages/Articles1412021.aspx"

17. لمياء حسين، ظاهرة التطرف الفكري، الدوافع والعلاج، مجلة العلوم الأساسية، كلية التربية، جامعة واسط، العدد الثاني، 2021.

18. نبيل عبد الفتاح، ملاحظات ومقترحات: السياسات التربوية والدينية ولبوقاية من التطرف، المركز العربي للبحوث والدراسات، متوفر على الترابط التالي:
".http://www.acrseg.org/40490"